الحياة

لكنّها تدور...

حازم صاغيّة

(لكنّها تدور)، قالها غاليليو غاليلي، قاصداً الأرض التي رأت سلطة التفتيش الدينية أن الشمس هي التي تدور حولها. قالها غاليليو وعقاب الموت أو السجن مدى الحياة ماثل في أفقه. في الثلث الأوّل من القرن السابع عشر الإيطالي كان ذلك صحيحاً. وهو صحيح في الثلث الأوّل من القرن الحادي والعشرين اللبناني. فهي تدور وإن قالت سلطة ما، سلطةٌ لا تعوزها القوّة والجبروت، عكس ذلك. وهي تدور حتّى لو فُرضت على الواقع أخطاء رُفعت بالقسر الى سويّة المقدّسات.

تدور بمعنى أن لبنان لا تحكمه جماعة واحدة وعقيدة واحدة. فهو بالـ١٨ طائفة وثقافة فرعيّة التي فيه لا يحتمل حقيقة نهائيّة تُفرض عليه كما تُفرض الايديولوجيّات الرسميّة. تدور بمعنى أن لبنان هذا بلد قويّ لا بمقاومته ومقاتلته بل بتقديمه نموذجاً أكثر تعدّداً من جواره، بصحافته وأحزابه وأفكاره وكتبه ونقاباته. تدور بمعنى أن بيروت مدينة عاصية على حكم الحزب الواحد، أو (الجبهة الوطنيّة) الواحدة، وأنها مدينة للّغات والثقافات والجامعات والمشافي والمصارف والفنادق وعلب الليل. تدور بمعنى أن المطار والمرفأ فيها ليسا مكانين بل هما مفهومان. تدور بمعنى أن بيروت تلك حاضرة للعرب وللمتوسط وللعالم، تغتني بكثرة السحنات وبلبلة الألسنة وضياع الهويّات واختلاطها. تدور بمعنى أن بيروت، ومن ورائها لبنان، أعقد مما يُظنّ للوهلة الأولى: فهما يعصيان على تعريف محدد ملزم، الأغنية فيهما أحبّ من النشيد والكلمة أقوى من البندقيّة، وكلّ جماعة من جماعاتها تستدعي من غيرها الاحترام والانتباه إليها، وإلاّ جرف الجميع بحقد مدمّر متوهج. تدور بمعنى أن الجهل بلبنان المركّب هذا والظنّ بأنه يؤخذ غلاباً طريق مختصرة الى فناء الكلّ من غير استثناء. تدور بمعنى أن التخلّص من طرف معتدل في طائفته ينمّي الأطراف الأكثر انتحاريّة وتعصّباً في الطرف عينه. تدور بمعنى أن لبنان قوته فعلاً في ضعفه وضعفه في قوته.

وهي تدور بمعنى أن الأشياء، مهما بدت جديدة، لا تؤسّس من صفر ولا تقطع مع ما سبقها، فهناك دائماً حكمة التجارب السابقة لأجيال سابقة. وهي تدور بمعنى أن كلّ جديد ثوريّ في عالمنا ما لبث أن تكشف عن قديم هو أقدم من ذاك الذي يتّهمه بالقدم. وهي تدور بمعنى أن كلّ جديدٍ ثوريّ كتب له أن يحكم بالقوّة أطيح وتداعى، أو فقد جذوته التي أوحت ذات مرّة بالجدّة.

وهي تدور بمعنى أن قيم الحداثة والعصريّة سوف تتغلّب في نهاية الأمر، فإن لم تتغلّب ارتفع منسوب التعفّن ليغرقنا كلّنا، واحداً واحداً وجماعةً جماعة. وهي تدور بمعنى أن العالم دول وحدود، وأن السياسة هي الحكم في الدول وأن القانون الدولي هو الحكَم بينها حتى لو تأخّر اتّضاح ذلك او تعثّر. وهي تدور بمعنى أن الدول إن لم يُكتب لها القيام، وقد لا يُكتب، كانت الغابة بديلها الوحيد. وهي تدور، في لبنان وغير لبنان، بمعنى أن الإنجاز ليس عنفاً وأن العنف غالباً ما يكون تعويضاً زائفاً عن عدم الإنجاز. وهي حقّاً تدور...

الدستور

المحطة الأخيرة: الانحياز المطلق للشر لتكريس الظلم

راكان المجالي

في عام ١٩٤٣ بعث الرئيس الامريكي روزفلت برسالة الى الملك عبدالعزيز بن سعود حول الصراع بين العرب واليهود قال له فيها: ؟ان امريكا لن تتخذ أي موقف من الخلاف بين العرب واليهود الا بالتفاهم مع كل من الطرفين؟، وضمن الوقائع التي أفضت الى قيام الكيان الصهيوني في ١٥ ايار ١٩٤٨ وما تلاها كانت اميركا تتفاهم مع اليهود بما يحقق طموحاتهم، وتتفاهم مع العرب عبر وعود ومسكنات، وكانت هنالك في البدايات مراعاة للنظام الرسمي العربي المصطف مع اميركا في حكومة الحرب الباردة خشية ان يخلق الانحياز الامريكي ردود فعل تدفع العرب للاصطفاف مع المعسكر الاخر بقيادة الاتحاد السوفيتي.

وكما هو معروف فان اميركا اندفعت مع اسرائيل لتنفيذ المشروع الصهيوني بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، وأصبح الانحياز علناً وسافراً، وها هو الرئيس الاميركي جوج بوش يقف أمس ١٥ ايار على رأس الاحتفال بقيام الكيان الصهيوني، ويحشد معه زعامات الغرب المرتبطة باميركا والمؤمنة بحربها الوقائية الشاملة التي جعلت في مقدمة اهدافها تصفية القضية الفلسطينية.

ما اردنا الاشارة اليه هو انه وحتى في ظل الصراع بين المعسكرين والمداراة الظاهرية الدعائية الخادعة للعرب كانت اميركا تعمل بكل الوسائل لتدعيم الحلم الصهيوني وتجسيده نهائياً على كل ارض فلسطين وصولا الى اعلان الرئيس بوش عن ايمانه بالدولة اليهودية.. الخ.

وليس خافياً على العرب اليوم ان اميركا نجحت في اخراج مصر من معادلة الصراع العربي الاسرائيلي عبر كامب ديفيد ١٩٧٨، واحتلت العراق لتخرجه من المعادلة وفجرت الجزائر والسودان وأنهت الصومال، وأضعفت كل الكيانات الوطنية القائمة خدمة لاسرائيل حيث شنت اميركا حربها الوقائية على المنطقة بحسابات صهيونية.

وصحيح ان ما يحدث اليوم هو ذروة التنكر الاميركي للحقوق العربية والانحياز لاسرائيل لكن السياسات الاميركية والنوايا السيئة كانت قائمة دائماً حيث لم تتوقف الجهود والتحركات الاميركية، ولم تنقطع المشاريع والخطط والمبادرات الاميركية لتلفيق حل للقضية الفلسطينية وفقاً لمعطيات الاستراتيجية الصهيونية، وعلى مدى ٤٠ عاما وجهاد الادارات الاميركية المتعاقبة متواصل لتحقيق الحلم الصهيوني بأي ثمن حتى لو كان على حساب المصالح الاميركية في المنطقة.

ومنذ مبادرة او خطة روجرز في العام ١٩٦٨ الى مبادرة وخطة بوش وتحركه في العام ٢٠٠٨ كان الهدف واحداً وان اختلفت الظروف والطروحات والمفردات، وحتى عندما كان الكلام موجهاً للاردن بشأن تطبيق القرار ٢٤٢ من العام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ كانت كل الجهود الاميركية وفق الارادة الاسرائيلية تنكر عودة الاراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧ وتتحايل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقرارات الشرعية الدولية الاخرى، واكثر من ذلك جاء القرار ٣٣٨ بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ ليلبي المطلب الاميركي والاسرائيلي بالتوصل الى حل من خلال التفاوض المباشر، واكثر من ذلك اقرت منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٧٣ ما سمي البرنامج المرحلي والداعي الى اقامة دولة فلسطينية في حدود الاراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧،

وليس سراً اليوم ان كل المسلمين والعرب والفلسطينيين يقبلون بدولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، وحتى اكثر الفصائل الفلسطينية تشدداً تعبر عن نفس الموقف ضمناً وصراحة وهو انها لا تريد اكثر من العودة الى حدود ٤ حزيران واقامة دولة فلسطينية مستقلة وحرة عاصمتها القدس،،

ما دعاني للتذكير بهذه البديهيات هو ما انطوت عليه مشاركة الرئيس بوش من استفزاز للعرب وكذلك ما تمخضت عنه زيارة الرئيس بوش لفلسطين وما عبرت عنه اميركا من طروحات فضفاضة لا تمس جوهر الموضوع، حيث الحل العادل والشامل هو الموقف الوحيد الذي لا تقدر عليه الا اميركا والذي يترتب عليه حل القضية حلا عادلا وازالة التوتر و الاحتقانات في المنطقة والتوصل الى الاستقرار الذي يفترض انه مصلحة اميركية ايضا،، وكم كان بائسا ان يلقي الرئيس الاميركي بكل ثقله وثقل ادارته للابتعاد عن الجوهر وعدم التوصل الى حل يقوم على موقف محدد وهو انهاء الاحتلال عمليا والعودة الى حدود ٤ حزيران كشرط ومعطى لاقامة الدولة الفلسطينية.قبل ٢٠ عاما تقريبا كان هنالك تحرك اميركي حثيث ودؤوب من خلال ما سمي مبادرة وخطة شولتز وجولاته المتصلة الطويلة في المنطقة، وآنذاك دعينا وكنا ستة صحفيين للقاء وزير الخارجية الاميركية جورج شولتز حينها في صالون مطار ماركا العسكري ليشرح لنا الوزير خطته ويستمع الى استفساراتنا و واستيائنا، وقد تحدث شولتز طويلا وربما كان ما قاله متطابقا مع ما تطرحه اليوم السيدة رايس وما طرحه الرئيس بوش في زيارته لفلسطين والمنطقة، واستمع الوزير الاميركي بسعة صدر لكل الاسئلة المبطنة جميعاً بالشكوك حول جدية واخلاص النوايا الاميركية.. وقد سألت الوزير الاميركي يومها: لماذا لا تتخذ اميركا موقفاً جدياً وصادقاً وعملياً يحقق الحل العادل والشامل، سألني الوزير: كيف، فقلت له ان الادارة الاميركية في عهد الرئيس ايزنهاور في العام ١٩٥٦ اتخذت موقفاً بالطلب من اسرائيل بانهاء احتلالها لسيناء وغزة، وصدعت اسرائيل، رغم ان تأثير اميركا حينها على اسرائيل كان اقل من تأثيرها اليوم.. وقد رد علي الوزير بالقول ان هذا ليس سؤالاً وانما هو تقرير واقعة..

في رأينا المتواضع ان كل ما جرى عبر ٤٠ عاماً ويجري اليوم هو: (دق الماء في الاناء)، ما دام الشعب الفلسطيني لا يقبل بأقل من ٢٢٪ من وطنه ممثلا في حدود ٤ حزيران ولا يقبل اقل من حقه في تقرير مصيره واستقلاله التام وحريته الكاملة في اطار دولته الحرة، وما يجري لن يترتب عليه الا المزيد من الالام وعدم الاستقرار ما دامت اسرائيل واميركا لا تقران بحقوق الشعب الفلسطيني في حدها الادنى وتنكران على الشعب الفلسطيني تضحيته في سبيل السلام بقبول التنازل عن ٧٨٪ من ارضه المغتصبة في عام ٨٤٩١،. وبالتأكيد فان الشعب الفلسطيني سيستجيب لأية مبادرة او خطة تزيل الظلم عنه ويرفض اية مبادرة تكرس هذا الظلم.

الأهرام

حوار هادئ مع كلمات غاضبة

بقلم : د . قدري حفني

عملية التحليل السياسي أشبه بتشخيص الحالة الذي يجريه الطبيب ، والذي لايمكن ان يتحقق إلا بعد توفير قدر كاف من المعلومات للطبيب بل للمريض ايضا ، ولكن تري كيف يمكن الحصول علي معلومات دقيقة في مجال الاتجاهات السياسية والاجتماعية؟ خاصة أن الأمر يتأثر فيما نري بطبيعة المناخ السياسي العام السائد في المجتمع المستهدف ، وهو المناخ المتغير عبر المكان والزمان .

لقد شاركت في نهاية الخمسينيات ضمن فريق من الطلاب في إجراء بحث ميداني للتعرف علي اتجاهات الفلاحين نحو تنظيم الأسرة في واحدة من قري البحيرة ، ولاحظت في الأيام الثلاثة الأولي من تطبيق الاستبيان ان حصيلة البيانات تعكس صورة عن الفلاح المصري تتناقض تماما مع خبراتنا الشخصية بالفلاحين ، كان فلاح الاستبيان آنذاك يردد ما تقوله الدولة حرفيا فيما يتعلق بتنظيم الأسرة ، وحدث ذات يوم أن نسيت حقيبة اوراقي في القرية فعدت للبحث عنها ، وقبلت دعوة احد الفلاحين لشرب الشاي انتظارا لاسترجاع حقيبتي المفقودة ، وبعد ان تبادلنا حديثا شخصيا حول أمور الدنيا ، اكتشفت انني أمام فلاح آخر يختلف تماما عن فلاح الاستبيان الذي قابلته منذ ساعات : فلاح يتبني خطابا مناقضا تماما لفكر الدولة ، ولم اجد حرجا بعد أن ذابت بيننا الثلوج ان اساله تفسيرا لموقفه المتناقض ، واذا به يتحدث عن ضرورة مجاملتنا كضيوف قادمين من المدينة ، حيث الحكومة والسلطة .

غير انني حين انظر اليوم إلي نتائج العديد من استطلاعات الرأي القائمة علي المعالجة الكمية ، أكتشف ان الأمر لم يعد كما كان في الستينيات ، لقد ازداد اقبال الافراد علي التعبير عن نقدهم للعديد من السياسات والقوانين التي تتبناها الدولة ، بل لقد اصبح المصريون . بل وعدد من الشعوب العربية أيضا . يعبرون علنا عن آرائهم المعارضة بجميع اشكال الاحتجاج ، فما بالنا باستبيانات تخفي هوية المجيبين ، بحيث ان المعالجة الكمية لاتجاهات الافراد ممكنة من خلال استبيانات تقوم علي اعدادها فرق بحث متخصصة ، دون استبعاد الاسلوب الكيفي أو ما يعرف بتقارير دراسة الحالة لرصد اتساق الاستجابات ، شريطة ان يتم ذلك في إطار مؤسسات علمية مستقلة متخصصة تضمن تراكم النتائج وتتيح المقارنات .

ولقد تأكد لي ذلك من خلال مشاركتي ضمن كوكبة من العلماء المتخصصين في السياسة والاقتصاد والاحصاء والاجتماع وعلم النفس الذين شاركوا في إنجاز تقرير مرصد الاصلاح العربي الصادر عن مكتبة الاسكندرية ، ولذلك فقد احسست ان المقال الأخير للصديق الاستاذ السيد يسين الذي اختار له عنوان خشنا الاصلاح العربي بين التحليل الموضوعي وتزييف الواقع ، كان فيما أري مقالا غاضبا ، ولعلي بحكم تقديري للمكانة العلمية المرموقة للاستاذ السيد يسين ، فضلا عن صداقتنا التاريخية الطويلة اسمح لنفسي بمناقشة بعض ماورد في مقاله .

لقد اعتبر الصديق الاستاذ السيد يسين ان تحول مكتبة الاسكندرية من الوصف الكيفي لوقائع الاصلاح السياسي إلي محاولة القياس الكمي لأدراك النخبة العربية للاصلاح فيه محاولة لتجنب العرض الموضوعي للبؤس الديمقراطي العربي ، وغني عن البيان انه لايوجد منهج علمي يخلو من المثالب ، واذا كانت البحوث الكمية يمكن استغلالها لتزييف الواقع ، فإن مهمة التزييف تصبح أكثر يسرا واشد خفاء في حالة البحوث الكيفية ، وتظل امكانية التدقيق العلمي لكشف التزييف واردة في كل الأحوال .

تري هل تجنب تقرير مرصد الاصلاح العربي الصادر عن مكتبة الاسكندرية كشف البؤس الديمقراطي العربي؟ لكيلا نطيل علي القاريء يكفي الاشارة علي سبيل المثال إلي ان الجانب الاجتماعي الذي شرفت بكتابته قد خلص إلي ان الغالبية لاتري في بلادها برنامجا واضحا للاصلاح الاجتماعي ، وان السلطة بمؤسساتها المختلفة كانت علي رأس المصادر الاساسية في الدعوة لبرامج الاصلاح ، وان نسبة ضئيلة جدا عبرت عن رضاها عن برامج الاصلاح في بلادها

وخلصنا من ذلك إلي ان ثمة درجة كبيرة من عدم الثقة في دعوة المؤسسات الحاكمة للاصلاح الاجتماعي ، حيث لا تحظي تلك المؤسسات بثقة النخب في بلادها ، وان هذه النخب تدرك ان جل المواطنين في البلدان العربية مبعدون علي نحو أو آخر بفعل قوانين وإجراءات ادارية وأمنية وغيرها عن المشاركة في شئون مجتمعاتهم ، وفضلا عن ذلك فقد بلغت قيمة المؤشر العام لادراك الاصلاح العربي ٥،٥٢ نقطة من مجمل ١٠٠ نقطة ، اي انه يتراوح حول المنتصف .

تري هل تحمل مثل تلك النتائج المستخلصة من اجابات المبحوثين شبهة تزييف والواقع أو تجنب العرض الموضوعي للبؤس الديمقراطي العربي؟ أو محاولة للقياس غير الموضوعي وغير العلمي لاتجاهات النخبة ازاء الاصلاح !

خلاصة القول إن البؤس الديمقراطي العربي لم ينته بعد ، وأن خطوات الاصلاح مازالت تتعثر في عديد من المواقع العربية ، غير ان التعبير عن كل ذلك قد اصبح ممكنا ، وإن بلادنا تتحول شيئا فشيئا لتصبح مثل بقية دول العالم ، حيث تعد الاستبيانات واستطلاعات الراي الكمية إلي جانب الدراسات الكيفية ، ضمن الوسائل العلمية المعتمدة للتنبؤ والرصد ، دون أن يعني ذلك تغافلا عن مزالقها المنهجية التي ينبغي الوعي بها والحد من تأثيرها .

الاتحاد
www.alittihad.ae

الردع النووي بين إيران وإسرائيل

جيفري كمب

أثار تصريح السيناتورة هيلاري كلينتون، والذي قالت فيه إن الولايات المتحدة الأميركية سوف "تمحو" إيران من على ظهر الأرض إذا ما فكرت في مهاجمة إسرائيل بالأسلحة النووية، كما هائلاً من التعليقات في جهات مختلفة. ومن باب الإنصاف للسيناتورة هيلاري، يتعين علينا أن نذكر أيضاً، أنها قد ألمحت ضمناً إلى أن الولايات المتحدة، يجب أن تمد مظلتها النووية لتشمل حلفاءها العرب كذلك، إذا ما تعرضوا لهجوم من إيران.

وفي الحقيقة، فإن التصريح، والتعليقات التي أثارها، قد دفعت البعض لطرح سؤال مثير للاهتمام في الحقيقة، ويتعلق بالردع النووي الذي ظل يمثل محوراً للاستراتيجية العسكرية الكونية، منذ أن دخلت الأسلحة "الثيرمو- نووية" مخازن القوى الكبرى في عقد الخمسينيات من القرن الماضي. ومن المعروف أن جوهر استراتيجية الردع النووي، مبني على افتراض مؤداه، أنه إذا ما كان لدى دولة نووية ما، القدرة على النجاة من ضربة نووية أولية استباقية، موجهة من دولة ما عدوة لها، فإن ذلك يعني أن مثل تلك الدولة ستكون قادرة على شن ضربة انتقامية ضد هذا العدو، تلحق به قدراً كبيراً من الدمار "لا قبل له بتحمله". ولكي تتمكن هذه الدولة من توجيه ضربة كهذه، فإنها يجب أن تمتلك قوة انتقامية كافية، تتمتع بدرجة كبيرة من المنعة والصلابة، التي تضمن لها أن جزءاً كبيراً من معداتها ومواردها، سوف ينجو من التدمير في الضربة الأولى. وخلال فترة الحرب الباردة، والتي استمرت من ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى سقوط جدار برلين في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الماضي، تمكنت ثلاث دول فقط هي بريطانيا وفرنسا والصين من تطوير قوات نووية صغيرة، ذات حجم يسمح لها -كما كان يعتقد- بتحمل الصدمة الناجمة عن هجوم نووي يشنه عليها الاتحاد السوفييتي (أو الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة معاً في حالة الصين)، ويتيح لها في ذات الوقت شن ضربة مضادة تلحق دماراً كافياً بمراكز العدو السكانية والصناعية، أو تكفي لردع هذا العدو عن مهاجمتها من الأساس.

أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فيعتقد أن إسرائيل تمتلك قدرة نووية انتقامية كبيرة، تعتمد على منظومات لإطلاق وحمل الصواريخ إلى أهدافها، وعلى أسطول من الطائرات بعيدة المدى والغواصات، بحيث يمكن القول إنه إذا ما تمكنت إيران من تطوير برنامج للأسلحة النووية، فإنها ستكون في حاجة إلى قوة هائلة حقاً، حتى تتمكن من تهديد أسلحة إسرائيل النووية من خلال أي ضربة استباقية قد تفكر في توجيهها لها.

ليس هناك شك في أن استخدام إيران للسلاح النووي ضد مراكز سكانية إسرائيلية، سوف يؤدي إلى نتائج كارثية للمنطقة بأسرها، سواء لليهود أو لملايين المسلمين في أقطار الشرق الأوسط. لكن يجب أيضاً أن نعرف أن هذا السيناريو، لو وجد طريقه للتطبيق فعلاً، فإن مدن إيران جميعها، وكذلك جميع مكونات صناعتها النفطية، سوف تُمحى من على الخريطة، بواسطة الرد الإسرائيلي.

من الناحية الظاهرية، قد تكون مثل هذه الاحتمالات المتطرفة عصية على التخيل. فهناك أسئلة لا بد وأن تدور في ذهن كل من يفكر في مثل تلك الاحتمالات منها: هل يمكن لأي زعيم إيراني أن يفكر في مثل تلك الضربة أساساً؟ لقد كانت هناك إيحاءات مفادها أن الرئيس محمود أحمدي نجاد، وبعض مساعديه الأقربين، ينزعون إلى استخدام تلك الأسلحة، لأنهم يعتقدون أنها جزء من السيناريوهات التي تتعلق بالمعركة الدموية التي ستندلع بين المؤمنين الحقيقيين وبين الكفار والتي ستكون -كما يعتقدون- مقدمة لعودة المهدي المنتظر وحكم العالم. والبعض يلمحون إلى أن هذا الجانب تحديداً هو السبب في أن إيران دون سائر القوى النووية الأخرى، لا تخضع لمنطق الردع أو أن هذا المنطق غير قابل للتطبيق بالنسبة لها. وهذا غير صحيح؛ إذ الحقيقة هي أن مجلس الأمن القومي الإيراني، وليس الرئيس أحمدي نجاد، هو الذي يقرر كيف سيتم استخدام الأسلحة النووية ومتى سيتم استخدامها، كما أنه هو الذي يمتلك مفتاح السيطرة على الترسانة النووية لإيران وليس رئيس البلاد. وتبين السجلات التاريخية أن المجلس القومي الإيراني، قد أظهر دائماً قدراً كبيراً من الحرص والبراجماتية، عندما كان الأمر يتعلق باستفزاز الجيران. ومع ذلك فإن هذا السجل، لم يحل بين الإيرانيين وبين التدخل في العراق ولبنان والساحة الفلسطينية، بالإضافة إلى أفغانستان. ليس هذا فحسب، بل إن ثمة من يقول إن هناك جماعات من الحرس الثوري الإيراني، قد تكون لديها الرغبة في استفزاز الولايات المتحدة، والدخول في مزيد من المعارك معها. لكن تلك المناوشات، تختلف بالطبع عن المحاولة المقصودة لإطلاق سلاح نووي -لا يمتلكه الإيرانيون حالياً- كما أن طهران تدرك تماماً أنه بصرف النظر عما ستفعله الولايات المتحدة، فإن إسرائيل ستنتقم حتماً منها إذا ما أقدمت على ذلك. وإذا ما شرعت إيران في برنامج للأسلحة النووية، فإنه يمكننا أيضاً أن نثق بأن الدول العربية الأخرى، بما في ذلك السعودية ومصر، سوف تحذو حذوها. وفي هذه الحالة، فإن الشرق الأوسط سيصبح أخطر كثيراً مما هو عليه الآن، كما سيكون في ذات الوقت ساحة، تظل فيها أساسيات استراتيجية الردع قابلة للتطبيق.